الشكلي الى جذور الحوادث الطائفية قبل ما يزيد عن مئة عام (رغم اهمية هذا الجانب) ، بل الى الطبيعة الطبقية العامة للكومبرادور . هذه الطبيعة التي تتناقض وتحد من نمو قوى وعلاقات الانتاج الرأسمالي في حال هيمنتها على الاقتصاد والسلطة . فعدم نمو علاقات الانتاج الرأسمالية وسيادتها ادى الى استمرار العلاقات القديمة ما قبل الرأسمالية (خاصة العلاقات الطائفية في الوضع اللبناني) والى تقويتها ايضا في سياق الحفاظ على النظام القائم .

فلم يكن قدرا لا فكاك منه ان تستمر قوة العلاقات ما قبل الراسمالية (لا سيما الطائفية منها) لو ان مسار التطور الرأسمالي قد اتخذ طابعا مستقلا نسبيا عن الامبريالية مكن من نمو الرأسمالية المحلية ، كما هو الحال بالنسبة لعدد من البلدان العربية الاخرى (مصر سوريا .. الخ) .

ان تقدم اسلوب الانتاج الرأسمالي وسيادته من شأنه أن يهيء الشروط الموضوعية لازاحة العلاقات الاقطاعية والعائلية والطائفية والعشائرية ويضعها في حيز ضيق هامشي التأثير على مجمل العلاقات الاجتماعية السائدة ، بصرف النظر عن الاصول الطائفية للبرجوازية المحلية القائمة .

فلا ينبغي ، اذا ، الكلام بشكل مطلق عن الطائفية كظاهرة تاريخية ، لا تتزحزح او تتغير ، بل ينبغي ربط مسألة استمرارها او زوالها بالطبيعة الطبقية للنظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي القائم . اي هل هو نظام يعمل على تطوير القوى المنتجة وبالتالي علاقات الانتاج ، ام انه يعمل على اعاقة ذلك او وضعه في اضيق الحدود الممكنة . **فالشكل الاجتماعي السياسي لاي نظام طبقي ينبغي ان ينطابق ويتفق ومستوى تطور القوى المنتجة القائمة في مرحلة تاريخية معينة .**

واذا كان التشكل التاريخي للكومبرادور في لبنان بعلاقته بتغلغل السيطرة والنفوذ الامبريالي في لبنان والمناطق العربية قد ادى الى استئثار وسيطرة الكومبرادوريين الموارنة على المراكز الحساسة في السلطة السياسية للكومبرادور ، فان هذه السلطة قد تحولت الى موقع لتقوية نفوذ وسيطرة الكومبرادوريين الموارنة على السلطة والاقتصاد ايضا . وهذه السيطرة قد اكتسبت في الشكل وليس في المضمون (المضمون هنا هو عدم سيادة اسلوب الانتاج الرأسمالي ، اي علاقات الانتاج الرأسمالية التي تشكل الاساس المادي لتصفية العلاقات ما قبل الرأسمالية) طابعا معينا بادعاء ممثلي الكومبرادور الماروني بأنهم يمثلون الطائفة الاكثر عددا ، ولكونهم ارتضوا حسب ميثاق ١٩٤٣ استبدال الحماية الاجنبية بالاستقلال الوطني ، وهذا مما يملي الاقرار بالضمانات والامتيازات السياسية القائمة للمسيحيين (!) والقضاء على مخاوفهم كأقلية مميزة تخشى الاندماج والوحدة وسط محيط عربي اسلامي .. وكل ذلك من اجل استمرار هيمنتهم على المواقع الحساسة في السلطة والاقتصاد .

ان هذا الادعاء التمثيلي للكومبرادور الماروني لعموم المسيحيين قد شجع ادعاء تمثيليا اخر بالمقابل لدى فئات الكومبرادور الاخرى ذات الانتماء الاسلامي التي اخذت تستخدم العلاقات الطائفية القائمة ، على أساس من عدم تطور اسلوب الانتاج الرأسمالي ، كقوة ضغط سياسية للحصول على حصه او « مشاركة » اكبر في السلطة السياسية والمواقع الاقتصادية .

وهكذا تعمل فئات الكومبرادور اللبناني حسب انتمائها الطائفي على كسب تأييد « الرأي العام » لديها لدعم نفوذها في مواجهة الفئات الاخرى .ويتشكل « الرأي العام»